

تنويع الانتاج الزراعى والحيوانى وأهميته الكبيرة فى الاقتصاد الزراعى

— ٥ —

مكشيت مصر مدة طويلة تعتمد فى إنتاجها على محصول واحد وهو القطن تباع معظمه للدول الأجنبية وبالأخص إنجلترا ، وتشترى بثمانه ما تحتاج إليه من بضائع وكمية من الحبوب لتسد العجز فى إنتاجها الذى أصبح لا يكفى غذاء الشعب . وكم نادى الساسة ورجال الاقتصاد منذ زمن إلى تلافى خطر الاعتماد على محصول واحد يكون معرضاً لهبوط الأسعار والآفات أو لإعراض الدول الأخرى عن شرائه . وقد حدث ما توقعه هؤلاء ، بل أصبح السلاح الذى تحاربنا به الدول المعادية إذا ما رأت إعلان الحرب الاقتصادية علينا ، فتمتنع عن شراء قطننا وتقف فى سبيل تصريفنا له ، وذلك فضلاً عن ظهور منافس له وهو الحرير الصناعى ودول تنتج قطناً طويل التيلة مثل قطننا ، لذلك أصبحنا أمام أمر واقع فى توجيه سياستنا الزراعية نحو تنويع الإنتاج مع الاحتفاظ بالقطن كمحصول رئيسى واستهلاك كمية كبيرة منه محلياً بإنشاء مؤسسات وشركات للغزل والنسيج .

واتجهنا أخيراً فى تنويع محاصيلنا إلى الإكثار من زراعة الأرز وأصبحنا نصدر منه كميات كبيرة للخارج ، ولكن الأسف لازلنا نستورد كميات أكبر من القمح لسد العجز فى محصولنا ، ورغم أننا لانصدر من

محاصيلنا الزراعية للخارج بالنسبة للظروف الحاضرة إلا الأرز الفائض وكمية من البصل وبعض الفاكهة والخضرو والبيض وما زال القطن هو محصول التصدير الرئيسى للبلاد رغم الكساد الذى ينتابه أحيانا كما حصل فى العامين السابقين . وتنويع إنتاجنا قد يعطينا عن استيراد ما نحتاجه من مواد غذائية وقد يودى إلى تصدير الفائض عنها .

وليس تنويع الإنتاج الحيوانى بأقل أهمية من تنويع الإنتاج النباتى ، ولكن يجب قبل العمل على تنويع الإنتاج الحيوانى تحسينه ، فنشأ محطات لتربية الدواجن لأكل لحومها وإنتاج بيض جيد وكذلك يعنى بإنشاء الحظائر لتربية المواشى للبن واللحم ، وتنتخب أنواع جيدة لتحسين النسل فإن اللبن من المنتجات الهامة فى بلادنا وأصبح من الأغذية الرئيسة للشعب وبخاصة الأطفال ، ومنتجاته من الأهمية بمكان فى ثروتنا العامة ، ويضيع على البلاد سنويا حوالى المليون جنيه فى استيراد أنواع مختلفة من الجبن من البلاد الأجنبية فضلا عن أن البلاد تستهلك كمية كبيرة من اللحوم سنويا ، ولا ريب فى أن ذلك يصبح خطراً على ثروتنا الحيوانية إن لم نعمل على تدارك النقص وتنميتها والإكثار منها والمحافظة عليها .

وهناك باب آخر من الإنتاج يجب أن يحظى بعنايتنا إذا اتجهنا نحو تنويع الإنتاج وهو تربية النحل لزيادة محصول عسل النحل واستيراد أنواع النحل الجيد والعناية بتربيته وتشجيع الهواة على الإكثار من الخلايا والاهتمام بها . كل ذلك يودى إلى الحصول على كميات كبيرة من عسل نحل جيد يمكن سد حاجات البلاد منه وتصدير الفائض .

وكذلك يجب العمل على إنهاض تربية دودة القز لإحياء صناعة الحرير ، ولا ريب فى أن ذلك باب من أبواب تنويع الإنتاج . وهناك أمر جديد اتجهنا أخيراً إليه حينما استفحلت أزمة الخضر

والفاكهة وارتفاع أسعارها وهو زراعة الخضر والفاكهة بدرجة تكفي الاستهلاك المحلي ثم تزيد لتصدير الزائد بعد إعداده لهذه العملية . ولا ريب في أن ذلك باب عظيم ، إذا فتح على مصراعيه لكان من أعظم أبواب تنويع الإنتاج . وقد جربت البلاد التوسع في زراعة الخضر والفاكهة فامكنها تصدير البطاطس والثوم ، والبصل والمواخ وغيرها . والمهم أن لا يقصر اهتمامنا أو اتجاهنا لتنويع الإنتاج فقط حينما ينخفض سعر القطن أو حين تحصل أزمة في الحبوب أو ارتفاع في أسعار الخضر والفاكهة أو اللحوم ، بل يجب أن توضع سياسة ثابتة لتوسع في الإنتاج الزراعي بنوعيه النباتي والحيواني فلا يجعل التوسع في إنتاج أنواع خاصة من الحاصلات الزراعية والحيوانية أو تنويعها (سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير للخارج) مرتبطا بحالة إنتاج وتصريف القطن الذي دائما ما يكون أسعاره ما بين هبوط وارتفاع على مر الأعوام .

وبما لا شك فيه أن تنويع الإنتاج من عوامل خفض أسعار المنتجات الزراعية والحيوانية المستهلكة محليا وبخاصة التي لا يستغنى عنها أى فرد من أفراد الشعب كالحبوب التي يصنع منها الخبز . والخضر والفاكهة واللحوم ، كما أنه يعمل على تدعيم حالة البلاد الاقتصادية بفتح أبواب التصدير أمامها ويوفر استيراد أى شئ منها . وبذلك تتوفر البلاد كمية من العملات الأجنبية التي تحتاجها لشراء الآلات والمهمات الغير متوفرة لديها أو المعدومة فيها .

وإزاء منافسة الدول الأجنبية وتمشياً مع سياسة الابتكار لتوسيع الإنتاج وتنويعه لخفض أسعاره يجب تقليل تكاليف الإنتاج في مصر . وإن كان هذا يخضع لجملة عوامل كإيجار الأرض ومصاريف الزراعة

من ثمن التقاوى إلى تكاليف خدمة الأرض من سحرث ورى وتسميد وخلافه إلى أجور عمال ومصاريف نقل المحاصيل وإعدادها للتسويق ، إلا أنه من الضروري العمل على خفض مصاريف الإنتاج باى حال، وهذا لا يمكن أن يتم إلا إذا تعاون الشعب مع الحكومة، فعلى الحكومة أن تسهل خدمة الأرض وتجعل الرى فى متناول أيدي المزارعين بأقل أسعار وتوفر خصوبة الأرض بتنفيذ مشاريع الإصلاح من شق الترع والمصارف وإصلاح الأراضي الضعيفة كما عليها أن توفر التقاوى والسماذ من أجود الأنواع وتمد الفلاحين بأحدث الآلات الزراعية وترشدهم لأحدث طرق الزراعة وطرق تربية الحيوان .

وكل هذا لا يتأتى إلا عن طريق تعميم الجمعيات التعاونية فى الريف وساخصص لهذا الموضوع بابا خاصا سيأتى بعد .

والمهم الذى قد يكون غير متمش مع السياسة الاشتراكية التى أدين بها وأثرسبها وأسير عليها فى كتابى السابق وهو إعادة النظر فى أجور العمال فإنى لست من الذين يؤمنون ببخس حق العامل لىذل ويصبح عبداً مسخراً للزراع. ولكن لست مع الحكومة فى تحديد أجور العمال الزراعيين فكل منطقة زراعية لها ظروفها، وكل أجر يعطى لعامل رهين بالمالة وبالوقت فلا داعى لأن نجذل العطاء للعامل ليصرف ما ياخذ بهسخاء فى كاليات تضره من تعاظى المسكيفات إلى الاتجاه نحو تعدد الزوجات .

أما واجب الزراع نحو العمل على خفض أسعار المنتجات فهو أن يتبع كل زارع حدود الاقتصاد فى طرق زراعته باتباع أحدث الطرق فى خدمة الأرض وزراعتها وأوفرها والتى تضمن له ربها وفيراً، وعليه أن يوفر مما يحتاجه من سماذ بلدى كله أو بعضه وينتج ما يكفى مواشيه من علائق من مزرعته كلها أمكن .